OEB Univ. Publish. Co.

مساهمة رقمنة آليات الرقابة التجارية في الحد من الممارسات المتعلقة بالاقتصاد الموازي

The digitization of commercial control mechanisms reduce practices related to the informal economy

عبد الحميد قادم[1]، عطية يوسف[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، kadem.abdelhammid@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، youcef.attia@univ-oeb.dz

الملخص:

هدف هذا البحث إلى معرفة دور الرقمنة في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات والإدارات الحكومية من أجل المساهمة في تطور الاقتصاد، وذلك من خلال أخذ عينة من الآليات المستخدمة في الرقابة في قطاع التجارة العمومي في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمة رقمنة هذه الآليات في الحد من الممارسات المتعلقة بالاقتصاد الموازي.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ضرورة توفير الحكومة للبيئة المناسبة للرقمنة والتي تحوي على عناصرها الرئيسية، رقمنة آليات الرقابة التجارية يعمل على التقليل من الممارسات المتعلقة بالاقتصاد الموازي.

الكلمات مفتاحية: الرقمنة، بيئة الرقمنة، آليات الرقابة التجارية، الاقتصاد الموازي.

تصنيف JEL : O17، O24.

Abstract

The aim of this research is to know the role of digitization in improving and developing the services provided by government institutions and departments in order to contribute to the development of the economy, by taking a sample of the mechanisms used in oversight in the public trade sector in Algeria, and knowing the extent to which the digitization of these mechanisms contributes to reducing... Practices related to the informal economy.

A set of results were reached, the most important of which are: the need for the government to provide the appropriate environment for digitization, which contains its main elements. Digitization of commercial control mechanisms works to reduce practices related to the informal economy.

Keywords: Digitization, Environment of digitization, commercial control mechanisms, informal economy.

Jel Classification Codes: O17, O24.

*

المؤلف المرسل: عبد الحميد قادم ،

1.مقدمة:

أصبح الاعتماد على التقنيات الرقمية في المؤسسات العمومية في وقتنا الراهن ضرورة حتمية، على اعتبار أن لهاته المؤسسات أهمية كبرى نظرا لما تقدمه من خدمات، فالتقنية توفر المعلومات في الوقت المناسب وتعمل على ربح الوقت والجهد مع زيادة السرعة والدقة في أداء الخدمات مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد، كما تقلل من حجم الممارسات المتعلقة بالاقتصاد الموازي.

وقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة أزمات تعلقت بندرة أو توفر بعض المنتجات وارتفاع أسعارها مع عدم قدرة الرقابة التجارية على التحكم في زمام الأمور، فحتى المنتجات المدعمة ذات الأسعار المقننة شهدت أزمات متعلقة بالسعر والندرة في ظل غياب المعلومات الكافية حول حركة هذه المنتجات، حيث تم استغلالها من قبل بعض الأطراف (شركات، أفراد...) الناشطين في مجال التجارة بدرجة أولى، كما انتشرت بعض الأزمات والتي مست كثيرا من المنتجات: كالندرة، الاحتكار، التهريب، زيادة الأسعار...، ومن أجل التحكم في الأزمات السابق ذكرها وجب الاعتماد على استراتيجيات توفر المعلومات لأعوان الرقابة التجارية من أجل الحد من هذه التجاوزات المضرة بالاقتصاد الوطني.

فالرقمنة في المؤسسات والإدارات العمومية بصفة عامة وفي الرقابة على حركة التجارة بضفة خاصة، تساهم بدرجة كبيرة في تحسين جودة الخدمات المقدمة ومراقبة التجاوزات المرتبطة بها، إذ أن الهدف الأساسي لهاته المؤسسات هو تحسين خدماتها وتحقيق الاستجابة (تلبية حاجات المواطنين) وتحقيق رضاهم، وهذا لا يتأتى إلا من خلال اتباع استرتيجيات تهدف إلى تحسين مستوى أدائها.

وفي ظل هذا التحول الرقمي الذي يشهده العالم زاد اهتمام الجزائر بمؤسساتها وإداراتها بالرقمنة، من خلال توظيف الرقمنة في الكثير من المؤسسات الخدماتية خاصة تلك التي لها اقبال كبير من قبل المواطنين كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي وقطاع الصحة، قطاع التجارة...، وسنحاول من خلال هذا البحث التعرف على بعض الآليات الرقابية في قطاع التجارة وما مدى مساهمة الرقمنة في تحسين الأداء الرقابي والتقليل من السلوكات المتعلقة بالاقتصاد الموازي، ومن أجل الالمام بمتغيرات هذا البحث نطرح التساؤل التالي:

"كيف تساهم رقمنة آليات الرقابة التجارية في الجزائر في الحد من الممارسات المتعلقة بالاقتصاد الموازي"

ومن أجل الاجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لمواكبة الرقمنة في الإدارة العمومية يجب توفر البيئة المناسبة التي تحوي عناصر تسهل عمليات الرقمنة؛

الفرضية الثانية: رقمنة آليات الرقابة التجارية في القطاع العمومي الجزائري يقلل من الممارسات المتعلقة بالاقتصاد الموازي

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الرقنمة بصفة أساسية، اضافة إلى رقمنة المؤسسات والإدارات العمومية، من خلال التطرق إلى بعض الآليات المتعلقة بالرقابة في قطاع التجارة العمومي.

كما يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى بعض الأمثلة حول مساهمة رقمنة آليات الرقابة في تقليل بعض السلوكات المضرة بالاقتصاد الوطني: كارتفاع الأسعار دون مبرر والاحتكار والتهريب...

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تقوم على وصف ظاهرة الرقمنة وعلاقتها بتحسين وتطوير آليات الرقابة التجارية، كما أن هذا البحث لا يقتصر على الوصف فقط بل يتعدى ذلك الى تحليل المعلومات المجمعة بغية التوصل إلى نتائج.

محاور البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، والمحاور هي كما يلي:

1- الرقمنة؛

2- آليات الرقابة التجارية؛

3- رقمنة آليات الرقابة التجارية.

2. الرقمنة

1.2 مفهوم الرقمنة

الرقمنة بالإنجليزية Digitization وتعني التحول إلى صياغة رقمية، وتعني التحول في الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الإلكترونية، وهو ما يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع البيئة الطالبة لهذا التحول..

فالرقمنة هي: "الوسائل التقنية لتحويل المعلومات، حيث تسمح العملية من الانتقال من الظاهرة بطريقة تماثلية إلى التعرف على الأشياء عدديا باستخدام الأرقام في الوضع الثنائي 0 و 1". (حجاج، 2023، صفحة 38)

وعرفت الرقمنة على أنها: العملية التي يتم من خلالها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي، سواء كانت هذه المعلومات صور أو بيانات نصية أو أي شكل آخر. (الشيكر و آخرون، 2022، صفحة 97)

وأما التحول الرقمي فيقصد به "عملية استخدام التقنيات لإعادة صنع العمليات والأنشطة لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية". (دهيني، لعوج، و بلفكرون ، 2022، صفحة 722)

وعليه فهناك فرق بين الرقمنة والتحول الرقمي، فالتحول الرقمي يحول البيانات التناظرية إلى صيغة رقمية، فالتحول الرقمي يعمل على تحسين العمليات القائمة من خلال تكنولوجيات الاعلام، والاستخدام الأمثل للبيانات وإعادة هندستها وتحليلها من أجل اتخاذ القرارات، فالتحول الرقمي هو إعادة تنظيم سير عمل الوظائف القائمة مع تعميم استخدام الأدوات الرقمية لتنفيذها، فهو يشكل قاعدة الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. (محمد، 2022، صفحة 1105)

2.2 أهداف الرقمنة

تسعى المؤسسات العمومية من خلال الرقمنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تدور حول تحقيق جودة الخدمة (الدقة/السرعة/تقليل الجهد والتكاليف...)، وتنقسم هذه الأهداف إلى أهداف مباشرة وغير مباشرة. (دية، 2022، صفحة 62)

من بين الأهداف المباشرة نجد:

- إنجاز العمل بسرعة وبأقل وقت وتكلفة؛
- اختصار ساعات العمل داخل المؤسسات؛
- أداء الأعمال عن بعد؛
- الحد من استخدام الأوراق في العمل الإداري.

ومن بين الأهداف غير المباشرة نجد:

- تقليل الأخطاء المترتبة عن العمل الإنساني؛
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وتطويرها؛
- السرعة في توفير المعلومات والبيانات.

3.2 عناصر الرقمنة

إن تجسيد الرقمنة على أرض الواقع يتطلب توفر بيئة بها شروط معينة تسمح بانتقال المعلومات بطريقة رقمية، وعليه يجب على الحكومة توفير بيئة تسمح بذلك من خلال إنشاء نظام معلوماتي يضمن انتقال المعلومة ويسمح بتوفير الخدمات وفقا لاحتياجات البلاد، من خلال تقديم خدمات رقمية سهلة وبسيطة وآمنة لمواطنيها ومؤسساتها، وذلك يتطلب الكثير من العناصر نجد من بينها:

الترميز الرقمي: ويعبر عن القاعدة الثنائية في الرياضيات، حيث يتم العمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص، الصورة، الصوت...) ووضعها على جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة المستخدم، ومن ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، ليتم إرسال هذه المعلومة رقميا وإخضاعها للمعالجة الآلية أيضا.

فالترميز الرقمي هو عملية تحويل البيانات الرقمية إلى إشارات رقمية لنقلها عبر قنوات الاتصال. وتتمثل أنواع الترميز الرقمي الرئيسية في: الترميز أحادي القطب، الترميز ثنائي القطب، والترميز القطبي.

ولكل نوع من أنواع الترميز له مجموعة من الخصائص والمزايا والعيوب المحددة. ويتم استخدام هذه الأنواع من الترميز في مختلف التطبيقات والأنظمة الرقمية. ويعتبر فهم أنواع الترميز الرقمي هو أساسي لتصميم وتطوير أنظمة الاتصالات الرقمية الفعالة. (https://blog.ajsrp.com، 2024)

أنظمة التراسل الرقمي: ويقصد بها أنظمة التراسل (الليزر، صناعة الألياف البصرية...) التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة، حيث يتم استخدامها في شبكات النفاذ لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، اضافة إلى ما تمتاز به من مستوى تأمين عال.

شبكات النفاذ الرقمي والعام: وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز DLS الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشارك ذو جودة عالية، وجهاز المحمول Modem وتعد هذه الكلمة اختصار لكلمتي Modulator و Demodulator والتي تعني المعدل ومزيل التعديل وتتلخص وظيفتها في تحويل الإشارات الرقمية المعبرة عن الصوت والمنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الارسال الرقمي إلى اشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية السلكية.

ويعد نظام شبكة النفاذ العام، (بالإنجليزية: Generic Access Network, GAN) ، نظام اتصال لاسلكي متقدم، والذي يتمكن فيه الهاتف الخلوي أن يبدل وجهة اتصاله بين الشبكات المحلية اللاسلكية (WLAN's)، الموصولة بخدمة اتصال بالإنترنت ذو حزمة واسعة (Broadband)، والشبكات واسعة النطاق (WAN)، وهي شبكة الاتصال العامة الخلوية وتدعى (GSM\UMTS).

أنظمة التحويل: تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جودى عالية تؤمن التقارب بين المعلومة المرسلة والمعلومة المستقبلة، وتسمح هذه الأنظمة بتدفق المعلومات بسرعة.

شبكات النقال: شبكة النقال، أو الشبكة المتنقلة. هي شبكة اتصالات توفر خدمات الصوت والبيانات للأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية. من خلال استخدام موجات الراديو. فالشبكة الخلوية هي تقنية تقوم على تقسيم منطقة الخدمة إلى خلايا. كل خلية تغطيها محطة قاعدية تتولى إدارة الاتصالات في منطقتها. سميت بالخلوية لأنها تشبه الخلايا في توزيعها الجغرافي. حيث تعمل كل خلية مستقلة لكنها تتفاعل مع الخلايا المجاورة لتوفير تغطية شاملة. وتنقسم شبكات الهواتف النقالة إلى عدة أنواع رئيسية تشمل الجيل الثاني(G2) والجيل الثالث(G3)، الجيل الرابع (G4) والجيل الخامس (G5). كل جيل يقدم تحسينات على الجيل السابق من حيث سرعة البيانات وجودة الخدمة. (https://my-communication.com، 2024)

تستخدم الشبكات الخلوية تقنيات متعددة تشمل تقنية التبديل الداري (CS) لإدارة المكالمات الصوتية والرسائل، وتقنية التبديل الحزمي (PS) لإدارة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم تقنيات مثل CDMA وGSM وLTE حسب الجيل والمعايير التكنولوجية.

تقنيات البث: تقنية البث الرقمي هي تقنية تستخدم لنقل الصوت والصورة عبر الإنترنت باستخدام الإشا رات الرقمية بدلا من الإشارات التناظرية التقليدية. يتم ضغط الإشارات الصوتية والمرئية إلى صيغ رقمية محمولة على شبكة الإنترنت ، وبذلك يكون بمقدور المتلقي استقبال وتشغيل هذه الإشارات بالاتصال بخادم البث. (https://www.ejaba.com، 2024)

وكحوصلة يمكن القول أنه لا يمكن رقمنة مؤسسة أو إدارة إلا إذا توفرت الشروط التي تسمح بذلك، إذ يجب أن يرافق ذلك تطور في تكنولجيات المعلومات والاتصال، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه الجزائر بمؤسساتها من خلال محاولة مواكبة التطورات الراهنة في هذا المجال وتطبيقه على أرض الواقع.

3. الرقابة التجارية

1.3 مهام الرقابة التجارية

تتضح أهمية الرقابة التجارية من خلال المهام الموكلة لها، وبحديثنا عن الأزمات التي تشهدها بعض المعاملات التجارية كالندرة في المنتوجات والاحتكار وعمليات التهريب والمضاربة غير المشروعة ....، نجد أن هدف الرقابة التجارية هو القضاء أو تضييق حيز المعاملات سالفة

الذكر، فمهام الرقابة التجارية كثيرة نجد منها ما وكلت مديريات التجارية على مستوى الوطن به من خلال مصالحها الثلاثة: مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش؛ مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي؛ مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة.

حيث أن مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش: تراقب حركة التجارة من خلال المكاتب التالية:

المكتب المكلف بمراقبة المنتوجات الغذائية: تتمثل مهام هذا المكتب؛ في مراقبة وفتح تحقيقات حول أنشطة المواد الغذائية؛

المكتب المكلف مراقبة المنتوجات الصناعية والخدمات: تتمثل مهام هذا المكتب؛ في مراقبة وفتح تحقيقات حول أنشطة المواد الصناعية؛

المكتب المكلف بترقية الجودة والعلاقات مع الحركة الجمعوية: من مهامه؛ توعية وتحسيس المستهلكين والمهنيين بالتنسيق مع جمعياتهم؛

في حين أن مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي: تراقب حركة السوق من خلال المكاتب التالية:

مكتب ملاحظة السوق والإحصائيات: من مهامه؛ متابعة أسعار السوق يوميا ومتابعة التموين؛

مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية: من مهامه؛ متابعة النشاطات المرتبطة بالتجارة الخارجية على المستوى المحلي، منح شهادات إثبات الاحترام للمستوردين وكذلك إنجاز الحصيلة الخاصة بالاستيراد والتصدير؛

مكتب تنظيم السوق والمهن المقننة: من مهامه؛ متابعة إنجاز الأسواق، منح تراخيص البيع بالتخفيض، متابعة ومراقبة الأنشطة المقننة، منح تراخيص بيع الخبز؛

كما أن مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة: تقوم بالمهام الرقابية التالية من خلال مكاتبها

مكتب مراقبة الممارسات التجارية: من مهامه؛ تطبيق محتوى القانونين رقم 04-02 و04-08 المتعلقين بالممارسات التجارية، وشروط ممارسة الأنشطة التجارية على التوالي من خلال المراقبة وانجاز التحقيقات الاقتصادية؛

مكتب مراقبة الممارسات المضادة للمنافسة: من مهامه؛ مراقبة التجمعات الاقتصادية، انجاز التحقيقات حول الممارسات المنافية لمنافسة، تنظيم الأيام الدراسية للتعريف بقانون المنافسة؛

مكتب التحقيقات المتخصصة: القيام بتحقيقات في مجالات متخصصة، لاسيما الأنشطة الجمعوية التي تهدف إلى تحقيق الربح، مثل الجمعيات الخيرية التي تمارس مهنة حضانة أو تقديم دروس خصوصية بمبالغ غير رمزية؛

من خلال مهام الرقابة التجارية المتشعبة السابقة نجد أن أعوان الرقابة بحاجة إلى امكانيات لتسهيل عملهم وتساهم في السيطرة والتحكم في النشاط التجاري، وهذا لا يتحقق إلا إذا توفرت قواعد للمعلومات يتم فيها تسجيل المعاملات المختلفة.

فرقمنة آليات الرقابة التجارية تسهل عمل أعوان الرقابة وتوفر لهم المعلومات اللازمة من أجل التحكم في مهامهم بدقة عالية وبسرعة، فحركة التجارة إذا ما تم مراقبتها رقميا زادت من حفظ حقوق المستهلكين ومكنت من معرفة مكامن الخلل وعقاب المتسببين في ذلك؛ في حين أن مراقبة أسعار السوق بطريقة رقمية يوفر الاحصائيات اللازمة حول الأسعار والتحكم فيها.

2.3 أهداف الرقابة التجارية

تتمثل أهداف الرقابة التجارية في:

الأهداف المتعلقة بالممارسات التجارية: (للحكومة، قانون رقم 02/04 ، 2004، الصفحات 4-7) **وهي:**

أ – هدف الإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع واستعمال الفاتورة: يجب على البائع إعلام الزبائن بأسعار وتعريفات السلع والخدمات وبشروط البيع، ويجب أن يكون كل بيع للسلع

أو تأدية للخدمات بين الأعوان الاقتصاديين مصحوبا بفاتورة أو وثيقة تقوم مقامها، كما يقبل وصل التسليم بدل الفاتورة في المعاملات التجارية المتكررة والمنتظمة.

ب- هدف مكافحة الممارسات التجارية غير الشرعية: إن ممارسة أعمال تجارية تتطلب اكتساب صفة التاجر، ووفقا لهذا الهدف فالتاجر لا يمكنه رفض بيع سلعة أو تأدية خدمة بدون مبرر شرعي، أو أن يشترط البيع بشراء سلع أخرى أو كميات معينة أو خدمات، أو أن يبيع سلعة بسعر أدنى من سعر تكلفتها الحقيقي، أو أن يبيع المواد الأولية في حالتها الأصلية الموجهة للتحويل باستثناء حالات توقيف النشاط أو تغييره.

ج- هدف مكافحة ممارسة الأسعار غير الشرعية: ووفقا لهذا الهدف فالتاجر ملزم باحترام الأسعار المقننة، والابتعاد عن التصريح المزيف بأسعار التكلفة، أو القيام بكل ممارسة ترمي إلى إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار، أو تشجيع غموض الأسعار والمضاربة في السوق، أو إنجاز معاملات تجارية خارج الدوائر الشرعية للتوزيع.

د- هدف مكافحة الممارسات التجارية التدليسية: وفقا لهذا الهدف يلزم التاجر بالابتعاد عن تحرير فواتير وهمية أو مزيفة، أو إتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية وإخفائها أو تزويرها، أو حيازة منتجات مستوردة أو مصنعة بصفة غير شرعية أو تخزين المنتوجات بهدف تحفيز الارتفاع غير المبرر للأسعار أو تخزين منتوجات خارج موضوع تجارتهم الشرعية قصد بيعها.

هـ- هدف مكافحة الممارسات التجارية غير النزيهة: يمنع التاجر من التعدي على مصالح عون أو عدة أعوان اقتصاديين آخرين لاسيما تشويه سمعته أو تقليد علامته أو منتجاته، أو إحداث خلل في تنظيم عون اقتصادي منافس وتحويل زبائنه باستعمال طرق غير نزيهة، أو الإخلال بتنظيم السوق وإحداث اضطرابات فيها، أو إقامة محل تجاري في الجوار القريب لمحل منافس، أو الإشهار غير الشرعي (التضليلي) الذي من خلاله قد يؤدي إلى الالتباس مع بائع آخر أو مع منتجاته أو خدماته أو نشاطه.

هـ- هدف مكافحة الممارسات التعاقدية التعسفية: يمنع التاجر من أخذ حقوق و/ أو امتيازات لا تقابلها حقوق و/ أو امتيازات مماثلة معترف بها للمستهلك، أو فرض التزامات فورية

ونهائية على المستهلك في العقود، أو امتلاك حق تعديل عناصر العقد أو المنتج الأساسية دون موافقة المستهلك، أو إلزام المستهلك بتنفيذ التزاماته دون أن يلزم نفسه بها.

د- هدف مكافحة الممارسات المتعلقة بمعارضة المراقبة: فالتاجر لا يمكنه رفض تقديم الوثائق، أو معارضة أداء الوظيفة، أو رفض الاستجابة عمدا لاستدعاء أعوان الرقابة، أو توقيف النشاط قصد التهرب من المراقبة كغلق المحل التجاري أثناء قدوم أعوان الرقابة، والمماطلة وعرقلة إنجاز التحقيقات، وإهانة وتهديد أعوان الرقابة، أو العنف والتعدي الجسدي ضدهم أثناء تأدية مهامهم.

ويرى الباحثان أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتوفر لعون الرقابة محيط يسهل له عمله، ويوفر له المعلومات الكافية في الوقت المناسب وهذا لا يتحقق إلا من خلال الرقمنة وتوفير قواعد للمعلومات حول مختلف الأعوان والمتدخلين في عملية الرقابة التجارية.

الأهداف المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية (للحكومة، قانون رقم 08/04، 2004، الصفحات 4-7): وفقا لهذا الهدف لا يمكن للتاجر ممارسة نشاط تجاري قار أو غير قار دون التسجيل في السجل التجاري، أو الإدلاء بتصريحات غير صحيحة بهدف التسجيل في السجل التجاري، أو تقليد وتزوير مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به، أو عدم تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري في الآجال المحددة، أو منح وكالة لممارسة نشاط تجاري باسمه لشخص آخر، باستثناء الزوج والأصول والفروع من الدرجة الأولى، أو ممارسة نشاط تجاري قار دون حيازة محل، أو ممارسة نشاط تجاري أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون الرخصة أو الاعتماد المطلوبين، أو ممارسة تجارة خارج موضوع السجل التجاري.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد لجأت وزارة التجارة الجزائرية إلى مبادرة إنشاء السجلات التجارية الإلكترونية، وألزمت جميع التجار بتحويل سجلاتهم التجارية القديمة إلى سجلات إلكترونية وهذا الإجراء يسمح بتبسيط عمل الأعوان في هذا المجال والاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية (العجب، 2012، الصفحات 51-52) كضمان تسويق أكثر فعالية للخدمة الرقابية، وتخفيض مصاريف الإدارات، كمصاريف التنقل ومصارف البحث عن أصحاب السجلات التجارية وعمليات البيع والشراء، عن طريق قواعد البيانات؛ وضمان تواصل فعال مع التجار إذ

تطوي التجارة الإلكترونية المسافات وتعبر الحدود، مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات بين الأعوان والتجار، فهي بذلك توفر الوقت والجهد، وتخفض الأسعار؛ والسعي لنيل رضا المستهلك إذ توفر الإنترنت اتصالات تفاعلية مباشرة، مما يتيح للأعوان الاستفادة من هذه الميزات للإجابة على استفسارات الزبائن بسرعة، مما يوفر خدمات أفضل لهم. (قادم و صرارمة، 2020، صفحة 337)

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب استراتيجية قائمة على نظام معلوماتي متطور، يتوفر لكل الأطراف الفاعلة الداخلة في عملية الرقابة التجارية (أعوان الرقابة، المستهلكين، المنتجين...)، ويوفر لهم المعلومة بالسرعة والدقة اللازمتين.

4. رقمنة آليات الرقابة التجارية

سعى قطاع التجارة في الجزائر إلى تجسيد الرقمنة في بعض الآليات التي يقوم بها سعيا نحو التحول الرقمي، ومن بين العناصر التي تعبر عن ذلك كأمثلة نجد:

سعيه الى تجسيد هدف "صفر" وثيقة في التعاملات الادارية انطلاقا من سنة 2022، من خلال مخطط يرمي إلى رقمنة القطاع وفق نظام معلوماتي حديث وتطوير البرامج الاحصائية (ttps://www.commerce.gov.dz، 2024).

كما أن رؤية الجزائر الجديدة، تعمل على صناعة اقتصاد جديد يعتمد على الإبتكار والمعرفة، ففي معرض الجزائر الدولي لهذه السنة، ولأول مرة تم اطلاق صالون جزائري رقمي لعرض القطاعات الاستراتيجية الخمسة التي تعول عليها الجزائر لتحقيق وثبة اقتصادية خارج قطاع المحروقات، والمتمثلة في قطاعات الصناعة بكل شعبها، الفلاحة، الطاقات المتجددة، وتكنولوجيات الاعلام و اقتصاد المعرفة وكذا قطاع السياحة، إذ أن هذا ا لصالون الرقمي سيتيح للمتعاملين الأجانب، فرصة الوقوف على الإمكانيات ومقومات القطاعات الاستراتيجية هذه، والفرص الاستثمارية التي توفرها. (https://www.elmasdaronline.dz، 2024)

اضافة إلى ذلك وفي اطار رقمنة الإجراءات الإدارية المتعلقة بقطاع التجارة ، وفي سنة 2023 تم عرض المنصة الرقمية الجديدة المخصصة لإستخراج شهادات إثبات الاحترام المطلوبة في

اطار ممارسة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة للبيع على الحالة (https://www.eliktisadiaeloula.dz/، 2024).

حيث تهدف هذه المنصة إلى تقريب الإدارة من المتعاملين الإقتصاديين واضفاء الشفافية والحد من البيروقراطية، وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر فعالية، بحيث تتيح للمتعامل الاقتصادي ادراج الطلب ومتابعته والحصول على الوثيقة الكترونيا.

وخلال هذه السنة 2024 وفي اطار التعاون بين وزارة التجارة وترقية الصادرات, ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة, تم الاتفاق بين القطاعين على رقمنة عملية إنشاء الشركات (https://news.radioalgerie.dz، 2024),

وذلك بهدف "تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء الشركات عن طريق تقليص مدة الإنشاء وتكاليفها, وكذا وضع ورقة طريق مشتركة لرقمنة عملية إنشاء الشركات بنسبة 100 بالمائة.

وهذا تشجيع للفكر المقاولاتي، حيث يتم تحديد هدف الوصول إلى مرحلة إنشاء الشركات دون التنقل أو إيداع وثائق وفي "فترة وجيزة", وذلك عبر القيام بالإجراءات التقنية والتنظيمية اللازمة, وكذا استخدام التبادل البيني للمعلومات ما بين القطاعات الفاعلة.

فهذا السعي نحو رقمنة بعض الآليات في قطاع التجارة من شأنه تحسين جودة الخدمات وتيسيرها، والحد من التجاوزات التي يمكن أن تحدث دون أن تخلف أ ثرا ملموسا.

5. خاتمة:

إن الرقمنة تتطلب توفر بيئة مناسبة تسمح بتوفر المعلومة الجيدة وتنقلها بين مختلف الأطراف التي تتأثر بها، وهذا ما يجب على الحكومات توفيره إن أرادت رقمنة بعض قطاعاتها في سعيها نحو التحول الرقمي.

ولقد سعى قطاع التجارة العمومي في الجزائر إلى رقمنة بعض الآليات المتعلقة بالرقابة التجارية، في محاولته للحد من بعض الممارسات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد، من أجل مراقبة حركة بعض المنتوجات ومتابعة أسعارها في السوق، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها نجد:

- لا يمكن رقمنة مؤسسة أو إدارة إلا إذا توفرت الشروط التي تسمح بذلك، إذ يجب أن يرافق ذلك تطور في تكنولجيات المعلومات والاتصال؛
- حركة التجارة إذا ما تم مراقبتها رقميا زادت من حفظ حقوق المستهلكين ومكنت من معرفة مكامن الخلل وعقاب المتسببين في ذلك؛
- مراقبة أسعار السوق بطريقة رقمية يوفر الاحصائيات اللازمة حول الأسعار ويمكن من التحكم فيها التحكم فيها.

وأخيرا وبناءا على النتائج السابق ذكرها نقترح مايلي:

- إنشاء منصات رقمية تربط بين مختلف الأطراف المتدخلة في عمليات الرقابة التجارية؛
- توسيع عناصر الرقمنة وتطويرها لتسهيل حركة انتقال المعلومة وتبادلها.

6. قائمة المراجع

https://blog.ajsrp.com. (2024, 07 14). Retrieved from https://blog.ajsrp.com: https://blog.ajsrp.com/

https://my-communication.com. (2024, 07 14). Retrieved from https://my-communication.com: https://my-communication.com/core-network-2/

https://news.radioalgerie.dz. (2024, 08 04). Retrieved from https://news.radioalgerie.dz: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44813

https://www.ejaba.com. (2024, 07 14). Retrieved from https://www.ejaba.com: https://www.ejaba.com/question

https://www.eliktisadiaeloula.dz/. (2024, 08 04). Retrieved from https://www.eliktisadiaeloula.dz/: https://www.eliktisadiaeloula.dz/blog

https://www.elmasdaronline.dz. (2024, 07 11). Retrieved from https://www.elmasdaronline.dz: https://www.elmasdaronline.dz

ttps://www.commerce.gov.dz. (2024, 08 04). Retrieved from ttps://www.commerce.gov.dz: https://www.commerce.gov.dz/actualites/commerce-numerisation

الشيكر ,أ & .,آخرون .(2022) .دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الإدارة العمومية .*مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية*.109-94 ,

العجب ,م .م .(2012) .التجارة والتسوق عبر الأنترنيت) .ب .ف .السودان (.Ed ,*مجلة المال والاقتصاد*.52-51 ,*69* ,

حجاج ,ح .(2023) .رقمنة الخدمات الادارية عبرالموقع الالكتروني كمقاربة إتصالية حديثة لتحسين الخدمة .*مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية*.49-36 ,

دهيني ,س .,لعوج ,ز & .,بلفكرون ,خ .(2022) .ملامح التحول الرقمي لقطاع التجارة في الجزائر . *مجلة تنمية الموارد البشرية*.739-719 ,

دية ,ح .أ .(2022) .دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في وزارة الداخلية الفلسطينية .الحالة الدراسية .(center call)*مجلة إدارة*.84-53 ,

قادم ,ع & .,صرارمة ,ع .(2020) .تقويم الأداء الرقابي في قطاع التجارة بالجزائر -دراسة حالة مديرية التجارة لولاية أم البواقي .*مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*-330 , 350.

للحكومة ,ا .ا ,2004) .أوت .(18قانون رقم) .04/08ا .الرسمية (.Ed ,*ج ر ج ج قانون رقم 04/08 مؤرخ في 14أوت* .14 ,*52* ,*2004*

للحكومة ,ا .ا ,2004) .جوان .(27قانون رقم) . 04/02ا .الرسمية (.Ed ,*ج ر ج ج قانون رقم 04/02مؤرخ في 23جوان*.7-4 ,*41* ,*2004*

محمد ,ح .(2022) .التحول الرقمي في الجزائر في ظل رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية .*مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*.1119-1100 ,